

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره .
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا .
من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له .
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى
الله عليه و سلم .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران :
102).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ
مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
(النساء:1).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ
لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب:70 - 71).
ألا وإنَّ أصدقَ الحديثِ كلامُ الله وخيرَ الهدى هدى محمدٍ صلى الله عليه وسلم
وشرَّ الأمورِ محدثاتها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٍ وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ وكلَّ ضلالةٍ في النار.
أما بعد :

ففي مساء يوم الأربعاء الثالث من شهر شعبان من عام ألف وأربعمائة وأربع وثلاثين
هجرية أقيمت هذه المحاضرة مع الإخوة في مركز ابن القيم ب (ليبيا) بعنوان :

جهود السلف

في صيانة السنة والتحذير من البدع

والله أسأل للقائمين على هذا المركز أن يجزيهم خير الجزاء على حرصهم، وعلى
جهودهم، وعلى اهتمامهم، بعقد مثل هذه المحاضرات التي أسأل الله عز وجل أن يجعلها في

موازن حسناتهم والدال على الخير كفاعله⁽¹⁾

وقد أدرت هذه المحاضرة على العناصر التالية:

- تعريف السلف.
- تعريف الصيانة.
- تعريف السنة.
- تعريف البدعة .
- من عناية السلف بالسنة والتحذير من البدعة.

ويشمل هذا الأمور التالية:

- اهتمامهم بنقلها.
- تثبتهم في روايتها.
- تعظيمهم لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم.
- الرد على المخالف.
- تأليف الكتب التي تحذر من البدع والمحدثات.
- تصنيف المصنفات في الحديث.
- كلامهم في الرواة جرحاً وتعديلاً.
- تأليفهم للمتون في العقيدة.
- إطلاقهم العبارات المختصرة التي تدل على الكثير من المعاني، وتكون كالمنهج يسار عليها.

وإليك البيان:

- تعريف السلف :

السين واللام والفاء في اللغة تدلُّ على تقدُّم وسبُّق.
من ذلك؛ السَّلَفُ: الذين مضوا.

(1) قام بتفريغها أبو مالك أحمد شكري المغربي، جزاه الله خيراً وجعل جهده في موازين حسناته.

والقومُ السُّلَّافُ: المتقدمون⁽¹⁾.

والمراد بالسلف هنا : الصحابة رضوان الله عليهم، ثم من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. فالسلف هم المؤمنون الذين كانوا مع الرسول صلى الله عليه و سلم . قال تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء:115).

وسبيل المؤمنين أول ما يصدق يصدق على صحابة الرسول صلى الله عليه و سلم . ومن سار على نهجهم وعلى طريقتهم بالتبع لهم.

- تعريف الصيانة :

مادة الصاد والواو والنون في اللغة ، لها أصلٌ واحدٌ، بمعنى : الكنُّ والحفظ. من ذلك صُنْتُ الشيءِ أصونُه صوتاً وصيانة. والصُّوان: صُوان الثَّوب، وهو ما يُصان فيه⁽²⁾.

ويقال: صنت الشيء أصونُه صياناً، وصيانة، وهو مصون، ولا تقل مُصانٌ. قال الليث: الصَّوْنُ: أن تَقِيَ شيئاً مما يُفسده.

والصُّوان: الشيء الذي تصون به أو فيه، شيئاً أو ثوباً.

والمراد هنا : الأمور التي فعلها السلف لحفظ السنة في نقلها إلينا مما يفسدها، ووجوه عنايتهم بذلك.

- تعريف السنة :

مادة السين والنون، تدور حول أصل واحد وهو جريان الشيء، وإطراده في سهولة. والأصل فيه قولهم: سننت الماء على وجهي أسنه سنناً إذا أرسلته إرسالاً. واشتق منه السنة بمعنى السيرة⁽³⁾، لأنها تجري جرياً.

○ السنة عند المحدثين :

المقصود بها ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه و سلم من قول أو فعل أو تقرير

(1) معجم مقاييس اللغة (95/3).

(2) تَهْدِيبُ اللُّغَةِ (170/12)، معجم مقاييس اللغة (324/3).

(3) معجم مقاييس اللغة (61-60/3).

أو صفة خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة⁽¹⁾. فالسنة عندهم: شمائل وسيرة، يشملها اسم الهدى العام الذي كان عليه النبي صلى الله عليه و سلم⁽²⁾. فالسنة بمعنى الحديث، أو ما يدل عليه، كالأثر الوارد عن الصحابة مما لا مجال فيه للرأي.

○ السنة عند الأصوليين :

السنة عندهم في الأحكام الشرعية مقابل الواجب. وأثرها أنها يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها. وفي أدلة الأحكام ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه و سلم من قول أو فعل أو تقرير، وكان محلاً لاستفادة الحكم⁽³⁾. لأن نظر الأصولي إلى ما يفيد الحكم الشرعي التكليفي والوضعي.

○ السنة عند الفقهاء :

[لَهَا مَعَانٍ :

مِنْهَا أَنَّهَا اسْمٌ لِلطَّرِيقَةِ الْمَسْلُوكَةِ فِي الدِّينِ مِنْ غَيْرِ افْتِرَاضٍ وَلَا وَجُوبٍ⁽⁴⁾ .
وَتُطْلَقُ أَيْضًا عِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ : عَلَى الْفِعْلِ إِذَا وَاظَبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِمَّا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِهِ⁽⁵⁾ .

وَعَرَّفَهَا بَعْضُهُمْ : بِأَنَّهَا مَا طُلِبَ فِعْلُهُ طَلَبًا مُؤَكَّدًا غَيْرَ جَازِمٍ⁽⁶⁾ . فَالسُّنَّةُ بِهَذَا الْمَعْنَى حُكْمٌ تَكْلِيفِيٌّ، وَيُقَابِلُهَا الْوَاجِبُ، وَالْفَرَضُ، وَالْحَرَامُ، وَالْمَكْرُوهُ، وَالْمُبَاحُ.

وَعَرَّفَهَا بَعْضُ الْفُقَهَاءِ، بِأَنَّهَا مَا يُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ بِفِعْلِهِ وَلَا يُعَاقَبُ بِتَرْكِهِ⁽⁷⁾ .

(1) مجموع الفتاوى (10-6/18). وانظر رسالة "السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني".

(2) ومن هنا جاء اسم كتاب ابن قيم الجوزية: "زاد المعاد في هدي خير العباد".

(3) أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص36.

(4) كشف الأسرار للبزدوي (2/302)، وحاشية الفنري على التلويح (2/242)، وحاشية ابن عابدين (70/1)، والتعريفات للجرجاني (ص162-163 برقم805).

(5) حاشية ابن عابدين (1/70، 454)، وجواهر الإكليل لصاح عبد السميع الآبي الأزهري (1/73)، ومسلم الثبوت لابن عبد الشكور البهاري (2/92)، وجمع الجوامع لعبد الوهاب السبكي (1/89-90).

(6) جواهر الإكليل (1/11).

(7) الفتاوى الهندية (67/1)، مطالب أولي النهي لمصطفى السيوطي الرحيباني (92/1)، وحاشية ابن عابدين

وَتُطْلَقُ السُّنَّةُ أَيْضًا عَلَى دَلِيلٍ مِنْ أَدَلَّةِ الشَّرْعِ وَعَرَفَهَا الْأَصُولِيُّونَ بِهَذَا الْمَعْنَى : بِأَنَّهَا مَا صَدَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلٍ ، أَوْ فِعْلٍ ، أَوْ تَقْرِيرٍ (1) .

و تُطْلَقُ السُّنَّةُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ : عَلَى الْمُنْدُوبِ ، وَالْمُسْتَحَبِّ ، وَالتَّطَوُّعِ ، فَهِيَ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ ، فَكُلُّ مِنْهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْفِعْلِ الْمَطْلُوبِ طَلْبًا غَيْرَ جَائِزٍ .

وَيُقَسَّمُ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ السُّنَنَ إِلَى سُنَنِ مُؤَكَّدَةٍ وَغَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ . إِلَّا أَنَّ الْحَنَابِلَةَ يَقُولُونَ : إِنَّ تَرَكَ السُّنَنِ الْمُوَكَّدَةِ مَكْرُوهٌ ، أَمَا تَرَكَ غَيْرِ الْمُوَكَّدَةِ فَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ .

وَقَالَ ابْنُ عَابِدِينَ : إِنَّ الْمَشْرُوعَاتِ أَرْبَعَةٌ أَفْسَامٍ : فَرَضٌ ، وَوَاجِبٌ ، وَسُنَّةٌ ، وَنَفْلٌ . فَمَا كَانَ فِعْلُهُ أَوْلَى مِنْ تَرَكَهِ مَعَ مَنَعِ التَّرْكِ إِنْ ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ فَفَرَضٌ ، أَوْ بَطْنِيٍّ فَوَاجِبٌ ، وَبِلَا مَنَعِ التَّرْكِ إِنْ كَانَ بِمَا وَاطَبَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ مِنْ بَعْدِهِ فَسُنَّةٌ ، وَإِلَّا فَمُنْدُوبٌ وَنَفْلٌ (2) . وَهَذَا مُطَابِقٌ لِقَوَاعِدِ الْحَنْفِيَّةِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ وَمَنْ مَعَهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ بِالتَّرَادُفِ بَيْنَهُمَا (3) إِلَّا فِي مَوَاضِعٍ تُذَكِّرُنِي بِمَوْضِعِهَا . فَالسُّنَّةُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ بِالْمَعْنَى الْفِقْهِيَّةِ نَوْعَانِ :

أ - سُنَّةُ الْهُدَى : وَهِيَ مَا تَكُونُ إِقَامَتُهَا تَكْمِيلًا لِلدِّينِ ، وَتَتَعَلَّقُ بِتَرَكَهَا كَرَاهَةٌ أَوْ إِسَاءَةٌ ، كَصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ، وَالْأَذَانِ ، وَالْإِقَامَةِ ، وَنَحْوِهَا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاطَبَ عَلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ الْعِبَادَةِ ، وَتُسَمَّى أَيْضًا السُّنَّةُ الْمُوَكَّدَةُ .

(1) (70/1) .

(1) التوضيح والتلويح لسعد الدين التفتازاني (242/2)، ومسلم الثبوت مع شرحه "فواتح الرحموت" (97/2)، وجمع الجوامع (2 / 94) .

(2) حاشية ابن عابدين (1 / 70) .

(3) جمع الجوامع (1 / 88) .

ب - سُنُّنُ الرَّوَائِدِ : وَهِيَ الَّتِي لَا يَتَعَلَّقُ بِتَرْكِهَا كِرَاهَةٌ وَلَا إِسَاءَةٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهَا عَلَى سَبِيلِ الْعَادَةِ ، فَأِقَامْتُهَا حَسَنَةً، كَسِيرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لِبَاسِهِ وَقِيَامِهِ، وَفُعُودِهِ وَأَكْلِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ⁽¹⁾ .

وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ : السُّنَّةُ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَاطَبَ عَلَيْهِ، وَأَظْهَرُهُ فِي جَمَاعَةٍ ، وَمَ يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِهِ. وَالرَّغِيْبَةُ : مَا رَغَبَ الشَّارِعُ فِيهِ وَحَدَّهُ وَمَ يُظْهِرُهُ فِي جَمَاعَةٍ. وَالنَّفْلُ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَ يُدَاوِمُ عَلَيْهِ ؛ أَي تَرَكَهُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ⁽²⁾[⁽³⁾].

- تعريف البدعة :

مادة الباء والبدال والعين تدور على أصلين:

أحدهما : ابتداء الشيء وصنعه لا عن مثال.

والآخر : الانقطاع والكلال.

فالأول قولهم: أبدأت الشيء قولاً أو فعلاً، إذا ابتدأته لا عن سابق مثال. والله بديع السموات والأرض. والعرب تقول: ابتدع فلان الركب إذا استنبطه. وفلان بدع في هذا الأمر. قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ﴾ (الأحقاف: 9)، أي ما كنت أول. والأصل الآخر قولهم: أبدأت الراحلة، إذا كالت وعطبت، وأبدع بالرجل، إذا كالت ركبته أو عطبت وبقي منقطعاً به. ... ويقال الإبداع لا يكون إلا بطلع. ومن بعض ذلك اشتقت البدعة⁽⁴⁾.

والمراد بالبدعة في الشرع: ما خالف السنة بإحداث طريقة مخترعة مضاهية للشرعية، في أصلها أو في وصف فيها بقصد التقرب إلى الله سبحانه وتعالى.

وبناء على تعريف عنوان المحاضرة، فإن المقصود فيها : ذكر الأعمال والآثار الواردة عن السلف الصالح رضوان الله عليهم في حفظ السنة النبوية بمعناها العام والخاص، وما ورد

(1) التعريفات للجرجاني ص 161، 162، وابن عابدين (1 / 70).

(2) جواهر الإكليل (1 / 73).

(3) ما بين معقوفتين من الموسوعة الفقهية الكويتية (264/25 - 265).

(4) معجم مقاييس اللغة (209/1).

من التحذير من البدعة وأهلها.

- من عناية السلف بالسنة :

اعتنى السلف الصالح رضوان الله عليهم بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم اعتناءً بالغاً وكبيراً ؛

وأول مظاهر هذا الاعتناء هو نقلها إلى التابعين ونقل التابعين لهذه السنة إلى من بعدهم وهكذا حتى وصلت إلينا، فالاعتناء بنقل السنة وتبليغها للناس وتعليمهما للناس هو أول مظاهر حفظهم للسنة.

وهذا العمل منهم رضي الله عنهم هو امتثال لقول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث المتواتر : "نَضَرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتي هَذِهِ فَحَمَلَهَا فَرُبَّ حَامِلِ الْفِقْهِ فِيهِ غَيْرُ فِقْهِهِ وَرُبَّ حَامِلِ الْفِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ"⁽¹⁾.

وامتثالاً لما جاء عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنِّي بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"⁽²⁾.

فالصحابة رضوان الله عليهم من أول مظاهر صيانتهم وحفظهم للسنة النبوية حرصهم على نقلها وتبليغها.

الثاني من جهود السلف في صيانة السنة : وهذا التبليغ من الصحابة رضوان الله

عليهم كان يقوم على أعلى صفات الثبوت. وهذا ثاني مظاهر عنايتهم بالسنة؛ فهم اعتنوا:

- بنقل السنة .

- بأعلى صفات الثبوت في ذلك.

(1) أخرجه أحمد (الميمنية 1/ 436) و (الميمنية 3/ 225) و (الميمنية 4/ 80 و 82) و (الميمنية 5/ 183)، وأبو داود في كتاب العلم: باب فضل نشر العلم، حديث (3660)، والترمذي في كتاب العلم: باب الحث على تبليغ السماع، حديث (2656) و (2657) و (2658)، وابن ماجه في المقدمة: باب من بلغ علماً، حديث (230) و (231) و (232) و (236). وهو حديث متواتر؛ انظر: نظم المتناثر ص (33 - 34). وللشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله، دراسة مفردة لطرق هذا الحديث، فيها بيان تواتره.

(2) أخرجه البخاري، في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم (3461).

ومن ذلك ما جاء عن أسماء بن الحَكَمِ الْفَزَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: "كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي، وَإِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَا مِنْ عَبْدٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ﴾ (آل عمران: 135) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ" (1).

والشاهد قوله: "كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي، وَإِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ".

ووجه الدلالة : أن فيه أنه كان يتثبت في نقل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: "كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَدْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ» فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتَقِيمَنَّ عَلَيْهِ بَيْتِي، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ أَبُو بَنِي كَعْبٍ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَمُتُّ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ" (2).

(1) أخرجه أحمد في المسنن (2/1، 10 الميمنية)، (الرسالة 179/1، 223، حديث رقم 2، 56)، أبو داود في كتاب الصلاة، أبواب قيام الليل، باب في الاستئذان، حديث رقم (1521)، والترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة عند التوبة، حديث رقم (406)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في أن الصلاة كفارة، حديث رقم (1395). والحديث قال الترمذي: "حَدِيثٌ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرَفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عُمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ" اهـ، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود، وصحيح سنن الترمذي، وصحيح سنن ابن ماجه، وصححه محققو المسند.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان باب التسليم والاستئذان ثلاثاً، حديث رقم (6245)، ومسلم في كتاب

فهذا من عمر بن الخطاب رضي الله عنه على سبيل التثبيت في الحديث عن الرسول صلى الله عليه و سلم .

تنبيه : ليس في الحديث دلالة على أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرد خبر الواحد، لأن الحديث برواية أبي سعيد مع أبي موسى، لم يخرج عن كونه خبر آحاد، وقد قبله عمر رضي الله عنه .

وإنما أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعليم الناس التثبيت والاحتياط في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

وينطلق الصحابة في مراعاة أعلى صفات التثبيت في نقل السنة، من حديث الرسول صلى الله عليه و سلم .

عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"⁽¹⁾.

الثالث من جهود السلف في حفظ السنة: تعظيمها والتحذير من مخالفتها.

عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَتْكُمْ إِلَيْهَا» قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهُنَّ، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ: فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ وَقَالَ: "أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهُنَّ"⁽²⁾.

فابن عمر رضي الله عنه ، عظم سنة الرسول صلى الله عليه و سلم ، وما رضي أن يعترض على سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم ، ولام ولده أشد اللوم بسبب ذلك. ولم يحدث عبدالله بن عمر رضي الله عنه ابنه بلالا حتى مات، وقيل: مات بلال قريباً من هذا

الآداب باب الاستئذان حديث رقم (2153).

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم، بابُ إِنَّمَنْ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حديث رقم (107).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة بابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ فِتْنَةٌ، وَأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مُطِيبَةً، حديث رقم (442).

الحديث لأنه لم يعمر طويلاً .

عن الحسن، قال: بَيْنَمَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ ، عَنْ سُنَّةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا أَبَا بُحَيْدٍ ، حَدَّثْنَا بِالْقُرْآنِ ، [فَعَضِبَ عِمْرَانُ] فَقَالَ لَهُ عِمْرَانُ : [إِنَّكَ أَمْرٌ أَحْمَقُ] أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ تَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، أَكُنْتَ مُحَدِّثِي عَنِ الصَّلَاةِ وَمَا فِيهَا وَحُدُودِهَا ؟ أَكُنْتَ مُحَدِّثِي عَنِ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَأَصْنَافِ الْمَالِ ؟ وَلَكِنْ قَدْ شَهِدْتُ وَغَيْتِ أَنْتَ ، ثُمَّ قَالَ : فَرَضَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الزَّكَاةِ كَذَا وَكَذَا وَقَالَ الرَّجُلُ : أَحْيَيْتَنِي أَحْيَاكَ اللَّهُ .

قَالَ الْحَسَنُ : فَمَا مَاتَ ذَلِكَ الرَّجُلُ حَتَّى صَارَ مِنْ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ⁽¹⁾.

فهذا يبين أن من مظاهر وجهود السلف في صيانة السنة: تعظيمها وأنهم يعلمون أن

(1) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (165/18)، والحاكم في المستدرک (109/1)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (264/1 الشاملة). وهو من رواية الحسن البصري عن عمران بن حصين، وقد أشار ابن حبان إلى سماعه منه، (الإحسان 5/ 112، عقب حديث رقم 1807) حيث قال: "وَسَمِعَ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ هَذَا الْحَبْرَ واعتمادنا فيه" اه، أقول: إن ثبت سماع الحسن لهذا الحديث عن عمران، فالأمر كما قال ابن حبان رحمه الله، وإلا فإن الحسن البصري مدلس، عنعنته محمولة على عدم السماع حتى يثبت، و لا يغير ذلك ثبوت سماعه عن الصحابي في حديث آخر، لأنه موصوف بأنه يرسل ويدلس، فيجوز أن يسمع من الشيخ حديث ويدلس عنه آخر، فيكون الحديث غير متصل، فهو ضعيف. وقد نبه على ذلك في رواية الحسن الذهبي رحمه الله في سير أعلام النبلاء (4/ 588). ونقله محقق الإحسان وفقه الله. والحديث قد ورد من طريق صُرْدُ بْنُ أَبِي الْمَنَازِلِ، قَالَ: سَمِعْتُ حَبِيبًا الْمَالِكِيَّ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: يَا أَبَا بُحَيْدٍ، إِنَّكُمْ لَتَحَدِّثُونَنَا بِأَحَادِيثَ مَا نَجِدُ لَهَا أَصْلًا فِي الْقُرْآنِ، فَعَضِبَ عِمْرَانُ، وَقَالَ لِلرَّجُلِ: «أَوْجَدْتُمْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا، وَمِنْ كُلِّ كَذَا وَكَذَا شَاءَ شَاءً، وَمِنْ كُلِّ كَذَا وَكَذَا بَعِيرًا كَذَا وَكَذَا، أَوْجَدْتُمْ هَذَا فِي الْقُرْآنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَعَنْ مَنْ أَخَذْتُمْ هَذَا؟ أَخَذْتُمُوهُ عَنَّا، وَأَخَذْنَا عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ نَحْوَ هَذَا، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، بَابِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، حَدِيثِ رَقْمِ (1561)، وَفِي سَنَدِهِ صَرْدٌ، وَحَبِيبٌ، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ. وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفِقِ (262/1 الشاملة) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنْ رَجُلًا، أَتَاهُ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَحَدَّثَهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: حَدَّثْتُمْ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا تَحَدِّثُوا عَنْ غَيْرِهِ، فَقَالَ: «إِنَّكَ أَمْرٌ أَحْمَقُ، أَتَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، أَنْ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ لَا يَجْهَرُ فِيهَا؟ وَعَدَ الصَّلَاةَ، وَعَدَ الزَّكَاةَ وَنَحْوَهَا ثُمَّ قَالَ: أَتَجِدُ هَذَا مَفْسُورًا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ إِنْ كِتَابَ اللَّهِ قَدْ أَحْكَمَ ذَلِكَ، وَالسَّنَةُ تَفْسِرُ ذَلِكَ» فَالْحَدِيثُ بِمَجْمُوعِ الطَّرِيقِ يَتَرَقَى إِلَى الْحَسَنِ لَغَيْرِهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

السنة هي المبنية للقرآن العظيم.

وقد جاء عن المقدم بن معد يكرب، رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم: "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ وَلَا كَلْبُ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ وَلَا لُقْطَةُ مُعَاهِدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُ فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُ فَلَهُ أَنْ يُعْتَبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاءِهِ". أخرجه أبو داود.

ولفظ الترمذي: "أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ مُتَكِيٌّ عَلَى أَرِيكَتِهِ فَيَقُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا اسْتَخْلَلْنَاهُ وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ"⁽¹⁾.

الرابع من جهودهم في صيانة السنة وفي حفظها: الرد على المخالف.

اهتم الصحابة ؓ بالرد على المخالف؛

فمن ذلك ما جاء عن يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: "كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيُّ حَاجِّينَ - أَوْ مُعْتَمِرِينَ - فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدْرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاسْتَفْتَانَا أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَرَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهَمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَنَا قَدْرًا، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنْفُ".

(1) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب لزوم السنة، حديث رقم (4604)، وسنده صحيح، وأخرجه الترمذي في كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي - صلى الله عليه وسلم -، حديث رقم (2664)، وقال: حسن غريب. والحديث أخرجه أحمد في مسنده (4/130) بنحو لفظ أبي داود، وفي (4/132) بنحو لفظ الترمذي، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، حديث رقم (12)، بنحو لفظ الترمذي. والحديث صححه الألباني في مختصر سنن ابن ماجه (7/1)، وكذا صححه محقق جامع الأصول (1/281). وورد بلفظ بنحوه وصححه غيره انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (2870).

قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أَوْلِيكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَيُّ بَرِيءٍ مِنْهُمْ، وَأَنْتَهُمْ بُرَاءٌ مِنِّي، وَالَّذِي يَخْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ.

ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فِخْدَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحَاجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا.

قَالَ: صَدَقْتَ.

قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ، وَيُصَدِّقُهُ.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ.

قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ.

قَالَ: صَدَقْتَ.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ.

قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ.

قَالَ: مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا.

قَالَ: أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْخُفَاءَ الْعُرَاءَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّيْءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي

الْبُنْيَانِ.

قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مِنَ السَّائِلِ؟

قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ" (1).

فهذا الرد من ابن عمر رضي الله عنه على بدعة القدر أول ما ظهرت، وكذا رد ابن عباس رضي الله عنه على شبه الخوارج، ورد ابن مسعود رضي الله عنه على بدع بعض الناس، كل ذلك يعطي صورة من جهودهم في حماية السنة.

وعلى سننهم العلماء فاهتموا بهذا الباب اهتماماً كبيراً، ولا تكاد تجد كتاباً مصنفاً في الحديث إلا وفيه ما يتعلق بالرد على المخالفين، بل وأفردوا كتباً في الرد على أهل الأهواء والبدع، وضمنوا كتبهم أبواباً في الرد على أهل البدع؛ من ذلك كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي، فقد ضمن كتاب الجامع فيه أبواباً في الرد على القدرية وغيرهم من أهل البدع.

وللإمام أحمد بن حنبل له كتاب "الرد على الجهمية والزنادقة"، وفي فاتحته يقول: "الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍ تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم.

ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأوي الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدع، وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين".

وللإمام البخاري رحمه الله كتاب "خلق أفعال العباد"، وفيه الرد على المعتزلة والقدرية القائلين بأن الإنسان يخلق فعل نفسه، أما كتابه الجامع الصحيح فقد احتوى على أبواب

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب تفسير الإسلام والإيمان والقدر، حديث رقم (8). وقوله: "ويتقفرون العلم" معناه: يطلبونه ويتبعونه وقيل معناه يجمعونه. وقوله: "وإن الأمر أنف" أي مستأنف لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى وإنما يعلمه بعد وقوعه. فهم ينفون علم الله بالأشياء قبل وقوعها، فعلمه سبحانه عندهم يتجدد بحسب الحوادث. وقوله: "فعبجنا له يسأله ويصدقه" سبب تعجبهم أن هذا خلاف عادة السائل الجاهل إنما هذا كلام خبير بالمسئول عنه ولم يكن في ذلك الوقت من يعلم ذلك غير النبي صلى الله عليه وسلم.

كثيرة في الرد على أهل البدع المخالفين لأهل السنة، وفيه كتابه "كِتَابُ الْإِعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ".

وللدارمي كتاب "الرد على بشر المريسي"، و"الرد على الجهمية".
وغيرها من الكتب التي صنفها العلماء رحمهم الله في الرد على أهل البدع. وهي كتب مباركة نافعة مفيدة للمتعلم المبتدي والمنتهي؛ لأنّ كتب الردود تبرز الحقيقة العلمية بإبراز ضدها، وكما قيل: وبضدها تتميز الأشياء .

فالإنسان حينما يقرأ كتب الردود على المخالفين يتميز عنده الحق ويستبين له وجهه، ويعرف حجته ودليله، ويعرف الباطل مقابله، ويعرف ضعف أدلته، وأنه متهافت لا قيمة له.

الخامس من جهود السلف في صيانة السنة : تأليف الكتب في التحذير من

البدع وضبطها، فمن ذلك:

و كتاب "البدع والنهي عنها"، لأبي عبد الله محمد بن وضاح بن بزيع المرواني القرطبي (المتوفى: 286هـ)

وكتاب "التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع"، لمحمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبي الحسين الملقب بالعسقلاني (المتوفى: 377هـ).

و كتاب "الحوادث والبدع"، لمحمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي، أبي بكر الطرطوشي المالكي (المتوفى: 520هـ) .

وكتاب اتباع السنن واجتناب البدع، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: 643هـ)

وكتاب "الباعث على إنكار البدع والحوادث"، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: 665هـ) .

وكتاب التمسك بالسنن والتحذير من البدع لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) .

وكتاب "الاعتصام"، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ) ، فإن موضوعه بيان البدعة والتحذير منها، وتأصيل هذا الأمر بحيث

يحذر المسلم منها ويضبط هذا الباب وهذا النوع من المصنفات تعد من الجهود التي قام بها

السلف في التحذير من البدعة وأهلها، وبالتالي صيانة السنة وحفظها.

السادس من جهود السلف في صيانة السنة : تصنيف المصنفات الحديثة مثل

كتب الحديث المرتبة بحسب الموضوعات، كالمصنفات⁽¹⁾، والموطآت⁽²⁾، والجوامع⁽³⁾، والسنن⁽⁴⁾، والمستدركات⁽⁵⁾، والمستخرجات⁽⁶⁾، والأجزاء⁽⁷⁾. ومن أنفع الكتب في الوقوف على الأحاديث والروايات في الكتب الستة كتاب: "جامع الأصول" لابن الأثير الجزري رحمه الله⁽⁸⁾.

(1) المصنفات، مفردها مصنف، وهو كتاب مرتب على الأبواب الفقهية، كالسنن إلا أنه أصل مادته المرفوع والموقوف والمقطوع، فهو يختلف عن كتب السنن في أنه ليس مقصوراً على المرفوع، ويختلف عن الموطآت في أنه يدخل فيه المقطوعات. وانظر الرسالة المستطرفة ص 4039.

(2) الموطآت هي كتب مرتبة على الأبواب الفقهية كالسنن، لكن يورد فيها الموقوف أصلاً في الباب، بخلاف السنن فإن الأصل فيها هو المرفوع.

(3) كتب الجوامع، واحداها جامع، تطلق على الكتب الشبيهة بالمصنفات، وتطلق على الكتاب المشتمل على المرفوع في ثمانية مقاصد: التوحيد والعقيدة، والفقه، والرفائق، والفتن والملاحم، والتاريخ وبدء الخلق، والسيرة النبوية، والتفسير، والمناقب والفضائل. انظر الرسالة المستطرفة ص 42.

(4) كتب السنن هي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على البواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، ويسمى حديثاً. الرسالة المستطرفة ص 32.

(5) كتب المستدركات، واحداها المستدرك، وهو الكتاب الذي يأتي مصنفه إلى أحاديث تدخل في شرط مصنف آخر فيجمعها استدراكاً عليه.

(6) كتب المستخرجات، واحداها مستخرج، والمستخرج عندهم أن يأتي المصنف إلى الكتاب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو في من فوّه ولو في الصحابي، مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندهاً يوصله إلى الأقرب، و إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب. وقد يطلق المستخرج عندهم على كتاب استخرجه مؤلفه، أي جمعه من كتب مخصوصة" الرسالة المستطرفة ص 31.

(7) الأجزاء الحديثية، ومفردها جزء، والجزء عندهم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم، وقد يختارون مطلباً جزئياً من المطالب المذكورة في صفة الجامع فيصنفون فيه مبسوطاً. انظر الرسالة المستطرفة ص 86.

(8) وكتابه هذا مطبوع، في أحد عشر مجلداً، بتحقيق المحقق الفاضل عبدالقادر الأرنبوط جزاه الله خيراً، فقد خدم

وكذا كتب المسانيد⁽¹⁾ والمعاجم⁽²⁾؛ فجميع هذه المصنفات الحديثة من مقاصدها حفظ السنة، وهي من صور جهود السلف في صيانتها.

السابع من جهود السلف في صيانة السنة : القيام بباب الجرح والتعديل.

الكتاب وزاد فائدته، بما لا يستغنى عنه.

(1) المسانيد: "جمع مسند وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحا كان أو حسنا أو ضعيفا، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة كما فعله غير واحد وهو أسهل تناولاً أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك. وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد، كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم، كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد، كمسند المقلين ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر إلى غير ذلك. و المسانيد كثيرة جدا منها مسند أحمد وهو أعلاها وهو المراد عند الإطلاق وإذا أريد غيره قيد. ومنها مسند البخاري الكبير والمسند الكبير على الرجال مسلم بن الحجاج ومسند أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي نسبة إلى الطيالسة التي تجعل على العمائم القرشي مولى آل الزبير الفارسي الأصل البصري الحافظ الثقة المتوفى بالبصرة سنة ثلاث أو أربع ومائتين قيل: هو أول مسند صنف؛ ورد بأن هذا صحيح لو كان هو الجامع له لتقدمه لكن الجامع له غيره وهو بعض حفاظ خراسان، جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب عنه خاصة، وله من الأحاديث التي لم تدخل هذا المسند قدره أو أكثر. وقد قيل: إنه كان يحفظ أربعين ألف حديث". الرسالة المستطرفة ص 60 - 61.

(2) المعاجم: "جمع معجم وهو في اصطلاحهم ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء. ك معجم الطبراني (الكبير) المؤلف في أسماء الصحابة على حروف المعجم عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف يقال: إنه أورد فيه ستين ألف حديث في اثني عشر مجلدا. وفيه قال ابن دحية: هو أكبر معاجم الدنيا وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد وإذا أريد غيره قيد. و (الأوسط) ألفه في أسماء شيوخه وهم قريب من ألفي رجل حتى إنه روى عن عاصم بعده لسعة روايته وكثرة شيوخه وأكثر من غرائب حديثهم قال الذهبي: فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني، بيّن فيه فضيلته وسعة روايته. ويقال: إن فيه ثلاثين ألف حديث، وهو في ست مجلدات كبار. وكان يقول فيه: هذا الكتاب روعي؛ لأنه تعب فيه. قال الذهبي: وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر. و (الصغير) وهو في مجلد خرج فيه عن ألف شيخ يقتصر فيه غالبا على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه، قيل وهو عشرون ألف حديث. ذكره غير واحد لكن ذكر المقرئ في فتح المتعال نقلا عن كتاب إرشاد المهتدين لمشايخ بن فهد تقي الدين: إن المعجم الصغير للطبراني في مجلد يشتمل على نحو من ألف وخمسمائة حديث بأسانيدها. قال: لأنه خرج فيه عن ألف شيخ كل شيخ حديثا أو الحديثين اه وهو التحرير والصواب وخلافه سبق قلم والله اعلم". الرسالة المستطرفة ص 135 - 136.

فإن العلماء إنما تكلموا جرحاً وتعديلاً في الرواة صيانة للسنة، ونصيحة لها، وبياناً لما ينبغي أن يكون حال المسلم من الثبوت في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، فإن الجرح والتعديل يحفظ الله عز وجل به السنة أيما حفظ.

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "فإن قيل كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله عز وجل ومعالم دينه؟

قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، رضى الله تعالى عنهم.

فإن قيل: فماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟

قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان.

حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي نا⁽¹⁾ أبي قال:

أخبرني عبدة بن سليمان المروزي قال: قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة.

فإن قيل: فما الدليل على صحة ذلك؟

قيل له: اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك. ولم ينزلهم الله عز وجل هذه المنزلة إذ أنطق ألسنة أهل العلم لهم بذلك إلا وقد جعلهم أعلاماً لدينه، ومنازلاً لاستقامة طريقه، وألبسهم لباس أعمالهم⁽²⁾.

فالجرح والتعديل من أول مقاصده حفظ السنة وصيانتها.

والكلام في الجرح والتعديل لا يقتصر على رواية الحديث، بل أهل السنة يتكلمون جرحاً وتعديلاً في حق كل من يتصدى لنقل العلم والدين، ولذلك ورد محمد بن سيرين وغيره: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"⁽³⁾.

(1) هذه اختصار (أخبرنا)، وأحياناً يكتبونها : (أنا).

(2) الجرح والتعديل (2/1-3).

(3) مقدمة صحيح مسلم (1/14)، سنن الدارمي (438)، الجرح والتعديل (2/15)، المحروحين لابن حبان (21/1)، ضعفاء العقيلي (1/7)، فهرست ابن خبير الأشبيلي (ص 18)، الجامع لأخلاق الراوي وأدب

وجاء عن هُشَيْمٍ، أَنَا مُغِيرَةُ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: "كَانُوا إِذَا أَتَوْا الرَّجُلَ لِيَأْخُذُوا عَنْهُ نَظَرُوا إِلَى سَمْتِهِ وَإِلَى صَلَاتِهِ وَإِلَى حَالِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُونَ عَنْهُ" (1).

وهذا يبين أن باب الجرح والتعديل ما يزال مفتوحاً إلى أن تقوم الساعة؛ لأن باب العلم لا بد فيه من التثبت فإن مجهول العدالة لا يقبل حديثه، كما يدل عليه مفهوم المخالفة قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات:6). فأفادت هذه الآية ما يلي:

- أن خبر الفاسق لا يقبل وهذا منطوقها.
 - وبمفهوم المخالفة أفادت أن خبر العدل مقبول، وهذه الآية أصل في لزوم قبول خبر الثقة ما لم يأت ما يخالفه.
 - وبمفهوم الوصف أفادت أن خبر من لا تعلم عدالته لا يقبل، لأن معنى هذه الآية : قبول خبر العدل الذي عرفت عدالته، ومن لم تعرف عدالته لا يقبل خبره.
 - ودلت الآية بدلالة اللزوم أنه لا بد أن يكون من يبين حال المخبرين من العدالة وعدمها.
 - وذلك في الخبر، مطلق خبر، سواء كان خبراً في رواية الحديث أو كان في خبر عن مسائل العلم والدين، أو كان في أي خبر عام فلا نقبل إلا خبر العدل المشهود له بالعدالة، وعلى هذا الأساس فإن علم الجرح والتعديل ليس محصوراً في باب الرواية.
 - فالكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً، والكلام في كل من يتصدى لنقل العلم، حتى تعرف عدالته ويقبل خبره، أو تجهل عدالته فيتوقف فيه، ولا يقبل .
- الثامن من جهود السلف في صيانة السنة :** تأليف المصنفات في العقيدة التي تعرف بمتون العقيدة؛ مثل :

- العقيدة الطحاوية ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن

=
السمع (129/1 - 130).

(1) (الجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع (128/1).

سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ) .

- ورسالة ابن أبي زيد القيرواني .

وغيرها من رسائل أهل العلم ، فإن التصنيف لمتون العقيدة من أول مقاصده حفظ السنة. كما تجد جملة من هذه المتون النفيسة، في كتاب "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة"، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: 418هـ) .

وغالبا ما تبدأ هذه المتون بكلمة : "أصول السنة"، أو "السنة عندنا"، أو "السنة"؛ فهم بهذا ينصون على أن متون العقيدة هذه هي كتب السنة؛ لأنها تذكر الاعتقاد الذي عليه أهل السنة والجماعة.

ومتون العقيدة هذه تتميز بمزايا ليست موجودة في الكتب الأخرى؛

الميزة الأولى : أنها تشتمل على غالب أصول الاعتقاد .

الميزة الثانية : أنها تذكر مسائل البدع الشائعة زمن التصنيف يعني كل مصنف يصنف في العقيدة يهتم بأن يذكر المسائل التي ظهرت على يد أهل البدع في عصره ليبين مخالفتها، ويبين السنة التي تقابلها.

فلو أراد أحد أن يصنف مصنفاً في العقيدة سيذكر ما يتعلق بمنهج الإخوان المسلمين، وبالليبرالية، والرأسمالية، والعلمانية، والشيعوية، والأحزاب، وجماعة التبليغ، والقاعدة، والغلو.

ألا ترى ابن تيمية لما كان شائع في عصره الكلام في تأويل الصفات وتحريفها على طريقة المعتزلة والأشاعرة شغلت هذه المباحث أكثر صفحات ما كتبه في العقيدة، كما تراه في (الواسطية)، و(الحموية) و (التدمرية)؛ لأن كل مصنف في العقيدة يهتم بالرد على ما ظهر في عصره من مسائل مخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة.

الميزة الثالثة : أنهم ينصون في هذه الكتب على المسائل التي يخالف فيها أهل البدع ولو لم تكن من مسائل العقيدة فمثلاً لما اشتهر كلام الشيعة في رد أحاديث المسح على الخفين نصت كتب العقيدة على ثبوت سنية المسح على الخفين، ولما اشتهر مثلاً كلام أهل الإرجاء في عدم تكفير تارك الصلاة نصت كتب العقيدة على تكفير تارك الصلاة، وهكذا

تأتي المسائل بحسب هذه الحوادث التي تحدث.

وكتب متون العقيدة لها وظيفتها وأهميتها في صيانة السنة النبوية.

التاسع من جهود السلف في صيانة السنة والتحذير من البدعة وأهلها: أنهم

يطلقون العبارات قليلة اللفظ، كثيرة المعنى، ليسهل حفظها؛

كما قال الفاروق رضي الله عنه: "إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن أعييتهم أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا واضلوا"، وفي لفظ: "أصبح أهل الرأي أعداء السنن أعييتهم الأحاديث أن يعووها وتفلتت منهم أن يرووها فاشتقوا الرأي" (1).

كما قال ابن سيرين وغيره: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم" (2).
وكتب عمر بن عبد العزيز إلى الناس: "إنه لا رأي لأحد مع سنة سنه رسول الله صلى الله عليه و سلم" (3).

وَمَا قَالَ الزُّهْرِيُّ: "كَانَ مَنْ مَضَى مِنْ سَلَفِنَا يَقُولُونَ: الْإِعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ بِنَجَاةٍ" (4).
وَمَا قَالَ مَالِكٌ: "السَّنةُ مِثْلُ سَفِينَةِ نُوحٍ مَنْ رَكِبَهَا بِنَجَاةٍ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ" (5).
وكقول مالك: "الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال بدعة" (6).
وقال مالك: "لن يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها" (7).

(1) أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة ص52، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (1/123)، تحت رقم (201)، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (2/135،134)، والبيهقي في المدخل إلى السنن ص213. وقد توسع في تخرجه محقق مفتاح الجنة للسيوطي ص98 - 99، وانتهى إلى ضعف أسانيد الأثر، ولم يصب، فالأثر حسن لغيره، والله اعلم.

(2) سبق تخرجه.

(3) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (6/787).

(4) مجموع الفتاوى (57/4).

(5) تاريخ دمشق لابن عساكر (9/14)، تاريخ بغداد (7/336)، ذم الكلام و أهله للهروي (4/124) - رقم885).

(6) انظر رسالة بعنوان: "الأثر المشهور عن الإمام مالك، رحمه الله، في صفة الاستواء، دراسة تحليلية"، بقلم: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر. على الشبكة العنكبوتية.

(7) البيان و التحصيل (1/242) والاعتصام للشاطبي (1/274).

وقال أحمد بن حنبل للميموني: "إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام"⁽¹⁾.
 وقال ابن خزيمة: "متى جاء النص فليس لأحد مع النبي صلى الله عليه وسلم قول
 إذا صح الخبر عنه"⁽²⁾.

وكلامهم في هذا الباب كله ينطلق مما جاء عن العرياض بن سارية قال: "وَعَظَنَّا
 رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَوْمًا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ
 وَوَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ فَقَالَ: رَجُلٌ إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُودَّعٌ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ
 أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا
 وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ
 الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ"⁽³⁾.

هذا ما يتعلق بهذا الموضوع الذي أردت أن أشارككم به، وصل اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.
 والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

(1) مناقب أحمد بن حنبل لابن الجوزي ص 178، وانظر مجموع الفتاوى (21 / 291).

(2) معرفة علوم الحديث للحاكم ص 84.

(3) أخرجه أحمد في المسند (4 / 126، 127 الميمونية)، (28/367، 373، تحت رقم 17142، 17144 الرسالة)، والدارمي في المقدمة، باب اتباع السنة، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، حديث رقم (2676)، وأبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة، حديث رقم (4607)، وابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين، حديث رقم (42، 45). ولفظ ابن ماجه: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم ما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وعليكم بالطاعة وإن عبداً حبشياً فإنما المؤمنون كالجمل الأنف حيثما قيد انقاد" .. والحديث قال الترمذي عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ عَنْ الْعُرَيْضِ بْنِ سَارِيَةَ عَنْ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - نَحْوَ هَذَا حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ وَعَبْدُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ عَنْ الْعُرَيْضِ بْنِ سَارِيَةَ عَنْ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - نَحْوَهُ وَالْعُرَيْضُ بْنُ سَارِيَةَ يُكْنَى أَبَا نُجَيْجٍ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حُجْرِ بْنِ حُجْرٍ عَنْ عُرَيْضِ بْنِ سَارِيَةَ عَنْ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - نَحْوَهُ" اهـ، و صححه العلامة الألباني في إرواء الغليل (8 / 107)، حديث رقم (2455). وقال محققو المسند: "حديث صحيح بطرقه وشواهده".